الفساد بعد "الربيع العربي": قراءة في استطلاعات المنظمات الدولية

أ.د. صالح زياني
أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة

د. مراد بن سعيد
استاذ محاضر، جامعة باتنة

ملخص:

يهدف هذا البحث لتحليل ظاهرة الفساد في الدول العربية بعد أحداث "الربيع العربي"، من خلال رصد معطيات ومؤشرات المنظمات الدولية الناشطة في مجال مكافحة الفساد، وخاصة منظمة الشفافية الدولية. وعليه تمت معالجة قضية الفساد في الدول العربية بشكل عام في هذه المرحلة، والتأكيد على المراتب المتأخرة التي تدرج فيها الدول العربية، بالنظر إلى العديد من الأسباب التي تستوجب معالجة هذه الآفة من جذورها. غير أن اللافت للنظر أن معدلات الدول العربية في الفساد ارتفعت بعد أحداث "الربيع العربي"، وذلك على الرغم من الآمال التي علقتها كلا من الشعوب العربية وكذا حركات التغيير التي رافقت الحراك من اجل التغيير.

Summary

This article deals with the phenomenon of corruption in a definite period which is the post arab spring. It argues that this phenomenon is still widespred in spite of the fact that the mouvements behind the uprises in many arab countries presented themselves as the enemies of corrupt regimes in the area.

The study argues that the reported failures In post arab spring anti-corruption campains may be explained, mainly, by the lack of the participative of civil society associations. Vested interest in corruption for certain groups needs inclusion of civil society in the process of designing a sustainable anti-corruption strategy.

It is emphasized through this article that Domestic and transnational civil society are intrinsic players -as proved by several examples- in treatment of reforms' side-effects, what is more is that many mechanisms may be enacted in order to set ethical frameworks and code of conducts to help civil society organizations to be more effective on the gournd in the countries that have been a subject of turmoil and change such as Tunisia, Yemen and Egypt.

مقدمة

للفساد جذور عميقة في البلدان العربية، وقد عزز رسوخ هذه الظاهرة ضعف الأطر القانونية وعدم توفر ما يمكن ان نطلق عليه آليات التنفيذ الملائمة وكذا غياب ثقافة الشفافية . لقد ساهم تفشي هذه الظاهرة، وبمفعول عالي الدلالة ،في اندلاع الانتفاضات والثورات في العالم العربي خلال السنوات الماضية، وهي الثورات التي ترجمت الإحباط العام من تفشي مشكلة الفساد.

بالرجوع إلى العديد من المؤشرات الدولية وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد لمنظمة شفافية دولية، فإن الثورات التي هزت العديد من البلدان العربية لم تفض إلى تراجع ملحوظ في ترتيبها العام وفق تلك المؤشرات وذلك مقارنة بوضعها في السنوات التي سبقت حدوث تلك الثورات، بل وأن وضع البعض منها ازداد تدهورا.

رغم الخطاب السياسي والاجتماعي الراديكالي الذي حملته موجة الربيع العربي لكن ما يلاحظ عدم الاهتمام الكافي من قبل مؤسسات المجتمع المدني في بلدان الثورات العربية بمكافحة هذه الظاهرة، ماعدا بعض المحاولات المحتشمة كتلك التي ترعاها من حين لآخر مؤسسات مدنية محلية أو اقليمية مثل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي الشبكة التي طالما طالبت باسترداد كل المكتسبات المتأتية من الفساد، والحق في الوصول إلى المعلومة وكذا محاربة ظاهرة الافلات من العقاب.

يحسن بنا التأكيد ونحن بصدد تناول هذا الموضوع، أن المسار المتعثر في جهود مكافحة جذور الفساد في البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي، لا يحجب الحقيقة التي فحواها أن هذا الربيع يوفر فرصا جيدة لمكافحة الفساد، كما يوفر فرصا لتعزيز التعاون وبناء تحالفات اقليمية ودولية لبلورة سياسات واستراتيجيات للتعاطي مع هذه الظاهرة، وكذا نشر مزيد من التوعية حول الاثار السلبية للفساد. فالربيع العربي يمكن ان يمهد لمناخ أفضل لتفعيل وإشراك معظم الأطراف المشكلة للنسقين السياسي والاجتماعي لمحاصرة تنامي هذه الظاهرة، اين يكون لجمعيات المجتمع المدني دورا مهما في هذا الشأن.

يسعى هذا البحث لإعادة قراءة المدلولات والمضامين والخصائص الأساسية المختلفة التي يحملها مفهوم الفساد في البلدان العربية مع التركيز على بلدان الربيع العربي. إذ تساعدنا عملية إعادة قراءة وفحص هذه المضامين والخصائص نحو فهم أفضل للعقبات والعوائق الأساسية التي تقف حجر عثرة أمام مسعي مكافحة هذه الظاهرة.

في أسباب الحراك العربي وخصائصه:

تثير المسارات المختلفة التي تتخذها الانتفاضات الشعبية التي شهدتها العديد من الدول العربية منذ مطلع العام 2011، الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة، فقسم هام من المهتمين بالشأن السياسي اعتبروها هبّة شعوب سئمت الاستبداد والظلم، وتجسيدا لرغبتها في بناء نظام سياسي ديمقراطي أساسه سيادة الشعب واحترام حقوق الإنسان، في حين يرى قسم آخر أنها ليست إلاّ محاولة لتفكيك الدولة الوطنية أو إضعافها، من خلال زجّها في حروب أهلية، ودفعها إلى حالة الفوضى، لا استقرار بعدها، خدمة لقوى إقليمية ودولية[1].

سوف يتم الأخذ بعين الاعتبار بالأسباب الداخلية دون الخارجية، والأسباب المباشرة دون الأسباب غير المباشرة، وذلك لصلتها الوثيقة بموضوع الفساد في الدول العربية وتداعياته. إن الأسباب الداخلية المباشرة للانتفاضات العربية تتركز في مجموعة عوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية نجملها فيما يلي:

أولا: اجتماعيا واقتصاديا: يسود معظم البلدان العربية أوضاع اقتصادية صعبة جعلت من الحياة المعيشية للإنسان العربي أمرا لا يطاق، أجبرته للخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير عن غضبه ضد الأنظمة المستبدة، التي بنظره هي المسئولة عن معاناته الاقتصادية .من بين هذه الأوضاع: (أ) انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة، (ب) التخلف الاجتماعي، (ج) ارتفاع المديونية في البلدان العربية، (د) انخفاض دخل الفرد، (هـ) الفساد المالي والإداري.

ثانيا: سياسيا: إن معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة استبدادية، وخير دليل على ذلك الأنظمة في كل من سوريا ومصر وتونس واليمن، وجميع المظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية، وحرية الرأي والتعبير ووجود الإعلام الحر هي مظاهر محظورة إن لم تكن معدومة كليا في البلدان العربية[2].

وتمتاز الانتفاضات العربية بمجموعة من الخصائص تجعلها فريدة من نوعها، أنها تمتاز ببعض الصفات الذاتية والموضوعية، الداخلية والخارجية تختلف كل الاختلاف عن الحركات الثورية–إن صح التعبير– السابقة من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، فهي تمنح آفاقا جديدة لعلم السياسة من أجل تحليل ظاهرة الصراع السياسي بعيدا عن النظرية الليبرالية وتفرعاتها، حيث أن الحراك العربي أفضى إلى التشكيك حتى في افتراضات نظرية السلام الديمقراطي العلاقة المتبادلة بين مفهومي السلم والديمقراطية، على أساس المسار العنيف الذي مرّت به الانتفاضات العربية خاصة في سوريا وليبيا واليمن[3]. لقد أثبتت بعض التحليلات النيوماركسية فهما جيدا لقوى التغيير في عالم ما

بعد العولمة، خاصة عند تبني ذوات سياسية جديدة بعيدا عن الذوات الكلاسيكية المتمثلة في السلطة، المعارضة، الشعب...، وهنا يمكن فهم حالات السخط العالمية سواء من خلال الانتفاضات العربية أو من خلال حركات "احتلوا..."، التي شهدتها أكثر من 500 مدينة عالمية في العالم الغربي[4]. إن الفهم الجيد لمراكز السلطة في العالم الحالي ومساعي اختراقها بالشكل الصحيح هو الكفيل بإحداث تغيير سياسي منشود.

إن من بين أهم خصائص الانتفاضات العربية نذكر ما يلي[5]:

1- لم تكن الثورات الشعبية التي أطاحت ببعض الأنظمة العربية مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية(الماركسية والقومية والإسلامية) التي لم تستطع أن تركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن العربية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إن أنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عمليا ونظريا.

2- إذا نظرنا إلى الذين فجّروا الثورات العربية وقادوها، من الواضح أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية. لا يهتم هذا الجيل بالأيديولوجيا، فشعاراتهم كلها براغماتية وملموسة"إرحل".

3- لقد دحضت الثورات العربية الادعاء الذي بُني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي.

4- في ظل انعدام الحرية، وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في معظم الدول العربية إلى الثورة، وشكّلت شبكة الانترنيت الفضاء والملاذ لحريتها.

إن السمة الغالبة لمختلف الأسباب التي ساعدت على اندلاع الانتفاضات العربية هي الطابع الاجتماعي والأخلاقي للمطالب التي رفعها الشباب، وهي نفسها التي بقيت لعقود غير مفعّلة على مستوى النخب، هذه الأخيرة التي بقيت متقوقعة في نقاشاتها الأيديولوجية البيزنطية التي لا يهتم بها الشباب الحالي، وهو الشيء الذي جعل هذه النخب بعيدة عن تحقيق رغبات المجتمع وضعيفة في تجنيد طاقاه.

تطور مؤشرات الفساد في الدول العربية بعد 2011:

إن انتشار ظاهرة الفساد تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والسياسية والقانونية للدولة، ورغم محاولة إخفائه إلا أن مؤشراته تظل واضحة المعالم، تنتشر وتتفشى داخل المجتمع، يتجسد ظهوره بصيغ وهيئات مختلفة تتمثل في[6]:

1- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

2- شيوع ظاهرة الرشوة لدرجة تصل فيها من جملة المستمسكات المطلوبة في أية معاملة.

3- المحسوبية والولاء لذوي القربى في شغل الوظائف والمناصب بدلا من الجدارة والكفاءة والمهارة والمهنية والنزاهة.

4- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

5- ضعف الرقابة، أو ظهورها بشكل شكلي مع إهمال نتائجها.

6- الاستغلال السيئ للوظيفة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المصالح الموضوعية.

7- الخروج المقصود عن القواعد والنظم العامة لتحقيق منافع خاصة.

8- بيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع ومكاسب خاصة.

9- انعدام الشراكة بين المواطنين والدولة وفق آلية المواطنة والديمقراطية، الأمر الذي يجعل سياسة الدولة غير ممثلة لآمال وتطلعات الشعب، وهذا يؤدي إلى خلق نوع من عدم الارتياح لدى المواطنين.

10- انتشار ظاهرة الابتزاز التي يقوم بها كبار المسؤولين، ممثلة بالتعقيدات الإجرائية والروتين الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد.

ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع دالة على تدني الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة، من أجل تحقيق مصالح فردية أو جماعية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي، بما يلغي مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العامة.

تُظهر استطلاعات الرأي والتقارير الدولية المتعلقة بالفساد، التي صدرت بعد الانتفاضات العربية، أن مؤشرات الفساد زادت بنسب مرتفعة، خاصة في الدول التي عرفت موجات تغيير على مستوى أنظمتها السياسية، وهو الشيء الذي يتناقض مع الوعود التي قطعتها هذه الانتفاضات المتعلقة بضرورة الحد من هذه الظاهرة المتفشية في كل الدول العربية، والتي كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الأحداث.

من خلال استطلاع قامت به منظمة الشفافية الدولية، فقد تأكد استمرار الفساد في دول عربية بعد الثورات[7]، حيث تفاقم في معظم الدول العربية مع أن الاستياء من فساد المسؤولين كان سببا رئيسيا في اندلاع هذه الثورات. ومن المحتمل أن يتسبب استياء المواطنين في الدول

العربية من الفساد في تقويض محاولات حكومية لاستعادة الاستقرار السياسي ويعيق النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية. وقد أظهر الاستطلاع أن أغلبية المشاركين من مصر وتونس واليمن يشعرون بأن معدلات الفساد ارتفعت خلال العامين الماضيين. وأعرب 64 في المئة من المشاركين في مصر أن الفساد اتسعت رقعته، مقابل 80 في المئة في تونس. كما قال 46 في المئة من المشاركين في ليبيا إنه يرون أن معدلات الفساد قد زادت. وفي مصر، أعرب 78 في المئة من المشاركين عن اعتقادهم بأن الشرطة فاسدة أو فاسدة جدا، مقابل 65 في المئة للقضاء و45 للجيش. كما أظهر الاستطلاع تزايد في شعور المواطنين بالاستياء بدول عربية أخرى لم تشهد ثورات لكن تأثرت بـ"الربيع العربي." وفي لبنان قال 84 في المئة إن معدلات الفساد زادت خلال العامين الماضيين، مقابل 56 في المئة في المغرب و60 في المئة في العراق و39 في المئة في الأردن. ويقول كريستوف ويلك، مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الشفافية الدولية إن الشركات والقضاء والأحزاب السياسية تحتاج إلى إصلاح لاستعادة ثقة المواطنين.

اليمن:

فيما يتعلق باليمن كشف الاستطلاع أن 73% من المواطنين اليمنيين أفادوا بوجود فساد في الأجهزة التابعة للجيش، وهي بذلك تعتبر من أعلى نسب الفساد في مؤسسات القطاع العام باليمن التي أشار إليها الاستطلاع. كما سجلت اليمن بناء على رأي المبحوثين ثالث أعلى نسبة رشوة بين الدول التي تم إدراجها في الاستطلاع، حيث أن 74% من المستهدفين أكدوا أنهم دفعوا رشوة في الفترة من سبتمبر 2012 – فيفري 2013، وأن أكثر المؤسسات التي تطالب المواطنين بدفع الرشوة هي مراكز الشرطة تليها سلطات القضاء. وبيّنت نتائج الاستطلاع بأن الفساد في الشرطة يمثل 69%، وفي الصحة 66%، وفي القضاء 62%، والتعليم 62%، وفي القطاع الخاص 53%، أما في منظمات المجتمع المدني 53%، والإعلام 48% حسب آراء المستطلعين. وعن دور الحكومة اليمنية في محاربة الفساد، أكد 45% من المبحوثين أن هذا الدور غير فعال، وأما عن دور المواطن العادي في مكافحة الفساد، فقد تساوت النسبة بين المؤيدين والمعارضين، لذلك فقد أكد 50% من المبحوثين أن المواطن اليمني العادي قد يصنع فرقا في محاربة الفساد، بينما 50% استبعدوا ذلك. كما أكد 56% من المستطلعين بأن الفساد في اليمن قد زاد خلال السنة الماضية(2012)، بينما يعتقد 23% بأن مستوى الفساد لم يتغير بعد احتجاجات 2011، أما 21% من المستطلعين، فقد قالوا بأن مستوى الفساد قد تراجع. وعن

مدى استعداد الناس للتبليغ عن قضايا فساد أكد 27% فقط بأنهم سيبلغون عن حالات فساد عند وقوعها. [8]

ومقياس الفساد العالمي هو استطلاع لرأي المواطنين في أنحاء مختلفة من العالم تنفذه منظمة الشفافية الدولية بالشراكة مع فروعها الوطنية من خلال مراكز وشركات متخصصة باستطلاعات الرأي ويتم إجراؤه مرة كل سنتين، وخلال الفترة سبتمبر 2012 – فيفري 2013 أجرته هذه المنظمة على 114 ألف شخص في 107 دولة حول العالم من بينهم عشرة ألف شخص في 13 دولة عربية.

مصر:

فيما يتعلق بمصر، فقد قالت منظمة الشفافية الدولية إن مصر تراجعت في الترتيب العالمي الخاص بالفساد في المؤسسات الرسمية في 2012، ولم تسفر انتفاضات "الربيع العربي" بعد عن عمل جاد لمكافحة الفساد في المنطقة.

وفي المؤشر السنوي للفساد قالت منظمة الشفافية الدولية إن مصر تراجعت ستة مراكز إلى المركز رقم 118 من بين 176 دولة، فيما يتعلق بمستويات الرشوة وإساءة استغلال السلطة والتعاملات السرية، التي ما زالت مستوياتها مرتفعة في أكبر دول العالم العربي سكانا.

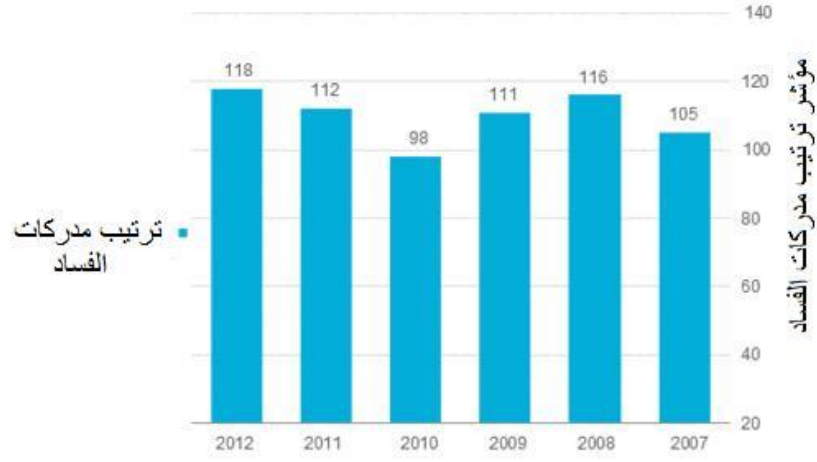

تطور ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد في الفترة 2007-2012

Source: Euromonitor International from Transparency International [9]

وكان الفساد سواء بين صغار أو كبار المسؤولين أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك. لكن آمال الحد من الفساد ظلت بعيدة في الوقت الذي يشكو فيه الناس الذين يعملون على التعامل مع الجهات الحكومية من أن فساد المؤسسات الحكومية على مستوى الموظفين أصبح أكثر سوءا منذ قيام الانتفاضة بسبب التراخي في تطبيق القانون. وتحدث مرسي عن القضاء على عناصر الفساد في الدولة ومن يتعاملون مع الدولة. لكن الكثير من المؤسسات التجارية هزتها تصريحاته خشية أن يعني هذا أن تكون نخبة قد حلت محل نخبة أخرى أو الطعن في الصفقات التي اتفق عليها المستثمرون مع حكومة مبارك.

وقد أدلى مرسي بعدد من الخطب قال فيها إن محاربة الفساد هي كبرى أولوياته لكنه لم يتحقق الكثير فعليا لجعل هذا واقعا فيما يتعلق بوضع أنظمة نعلم أنها تعمل على محاربة الفساد. تعزيز استقلال القضاء أحد هذه الأنظمة. غير أن مساعي حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس محمد مرسي توقفت بفعل حركة التغيير التي حدثت في مصر في 30 جويلية 2013 وإنهاء حكم مرسي من طرف المؤسسة العسكرية بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي. وبقيت مستويات الفساد مرتفعة بفعل الطابع الأمني الذي يميز السياسات وتصاعد أعمال العنف بشكل غير مسبوق.[10]

من ناحية أخرى، قال البنك المركزي المصري أن العجز في ميزان المدفوعات في مصر تقلص بشكل حاد في الربع الثالث للعام مع ارتفاع تحويلات المغتربين وانخفاض الواردات غير النفطية.

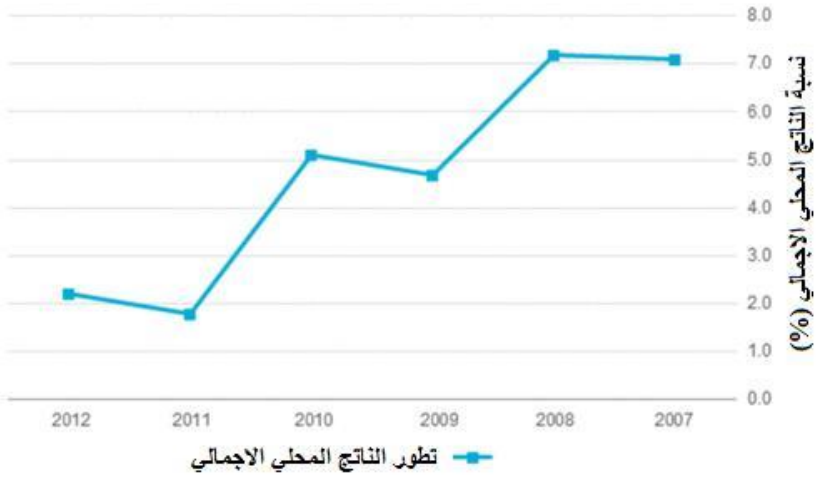

تطور الناتج المحلي الاجمالي في مصر في الفترة 2007-2012

وتراجع العجز إلى 518.7 مليون دولار من 2.36 مليار دولار في الربع الثالث من 2011.

Source: Euromonitor International from national statistics / Eurostat / OECD / UN/ International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook (WEO)[11]

تونس

أما بالنسبة لتونس، فقد ارتفع منسوب الفساد بصفة كارثية بعد الثورة، بسبب غياب الشفافية والتشريعات التي تتعقب الفاسدين، وحصول رموز النظام السابق على أحكام براءات متتالية، حسبما جاء في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية. ويقول فريد فريد المنسق الإعلامي لمنطقة الشرق الأوسط في منظمة الشفافية الدولية أن التقارير التي أصدرتها المنظمة لعام 2012 أثبتت أن تونس أصبحت أكثر فسادا بعد الثورة، مشيرا إلى أنها تراجعت من المركز 59 إلى 75 في مؤشر الدول الأقل فسادا. وذكر هذا المصدر أن هذا التقرير تم إعداده من خلال إحصائيات متعددة مصدرها خبراء داخل الدول التى أجريت عليها الدراسة. وتتلخص أهم العوامل الأساسية التي أدت إلى تفاقم الفساد بتونس في التسليم بالرشوة كظاهرة مجتمعية متسامح معها وعدم قيام أجهزة الرقابة بدورها وعدم تفعيل القوانين وغياب الشفافية والحوكمة الرشيدة في المؤسسات[12].

وفي هذا السياق يذكر أن رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي قال أن ملف الفساد لم يعالج كما ينبغي لأن الدولة مشغولة بقضايا الأمن والقضايا السياسية. كما انتقد محمد عبو مؤسس حزب التيار الديمقراطي تأخر حكومة الترويكا في معالجة عديد القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين. وقال عبو أن عيب حكومة الترويكا هي الأيادي المرتعشة، التي لا يمكن لها أن تغير شيئا. مؤكدا أنه لم يكن بإمكانه التحرك بنجاعة كبيرة عندما كان على رأس وزارة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، لأن رئيس الحكومة حينها حمادي الجبالي جرده من عديد الصلاحيات ومنعه من فتح ملفات الفساد. وتنتقد أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني تباطؤ حكومة الترويكا في فتح ملفات الفساد كما توجه المعارضة اتهامات لوزراء حكومة الترويكا ونواب المجلس التأسيسي بنهب أموال الشعب والاستيلاء عليها على غرار ما يحدث من تباد ل اتهامات صلب المجلس التأسيسي.[13]

أما بخصوص محاولات الحكومة للتصدي للفساد، يذكر أن وزير الحوكمة ومقاومة الفساد عبد الرحمان الأدغم قد أعلن عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تم فيها ضبط رزنامة عمل انتهت في شهر جوان 2013. وقد ارتكزت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على ستة محاور أساسية تتمثل في تعزيز وسائل الوقاية من الفساد وتنفيذ القانون والملاحقة القانونية ورفع مستوى الوعي والتثقيف والتكوين في مجال مكافحة الفساد إلى جانب تنسيق جهود مقاومة الفساد والتعاون الدولي والإقليمي المنظم مع تعزيز قدرات ودور هيئة مقاومة الفساد. كما يذكر أن الوزارة المكلفة بالحوكمة ومقاومة الفساد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أعلنت عن إطلاق البوّابة الالكترونيّة لمقاومة الفساد التي تسمح بإنزال البيانات والشكايات حول ملفات الفساد.

إن الانتفاضات الشعبية التي اندلعت إلى حد ما بسبب تصورات عن الفساد، أدت إلى إطاحة حكومات طال عليها الأمد في تونس ومصر وليبيا واليمن، وأحدثت اضطرابا عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن هناك تهديد متزايد يسعى لتحويل جهود مكافحة الفساد وإبعادها عن رأس الأجندة، وهو الموقع الذي كانت عليه من الناحية الخطابية على الأقل بعد الانتفاضة. ومن هذه التهديدات هناك القوانين الانتخابية التي تم التلاعب بها لإعطاء أشخاص معينين سلطات خاصة، من خلال الممارسة الفاسدة للانتخابات، وهو ما يلحق الضرر بأي جهود يمكن أن تكون موجودة لمكافحة الفساد. من جهة أخرى، نشهد عددا متزايدا من البلدان في المنطقة

العربية تعاني متاعب اقتصادية، ومن غير الممكن زيادة أعبائها بحملة ضخمة لمكافحة الفساد، طالما أن عليك إطعام الناس، حتى مع أن العكس هو الصحيح في الواقع.

لقد تم استحداث وكالات رسمية لمكافحة الفساد في سبعة بلدان في المنطقة العربية على مدى العقد الماضي، ومن المقرر استحداث المزيد. ومنذ اندلاع الربيع العربي طبقت عدة حكومات مبادرات جديدة لمكافحة الفساد. لكن في أغلب الأحيان تفشل اللجان الخاصة والمسؤولون المعينون والوكالات شبه الرسمية في تحقيق النتائج المرجوة بسبب القصور الذاتي المؤسسي أو السياسي، وهو ما يحتم الدخول في شراكات مع منظمات المجتمع المدني، التي يمكن أن تساعد على تعزيز الضغط الشعبي اللازم لدفع الحكومات على التحرك للتخفيف من هذه الظاهرة.

خاتمة:

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يتبين أن ظاهرة الفساد في الدول العربية هي ظاهرة قديمة استوطنت العملية السياسية منذ نشأة هذه الدول، وتفشت في كل مظاهر الحياة. ولعل الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية في بداية العام 2011 كان في سبيل القضاء على هذه الظاهرة من جذورها، فهي التي كانت السلاح الذي تعتمد عليه النخب الحاكمة في بسط سيطرتها على الشعوب.

لقد كان "الربيع العربي" مؤشر تفاؤل لدى الشعوب العربية للقضاء على ظاهرة الفساد، وقد كانت النتائج المباشرة في الدول التي عرفت موجات تغيير تنذر بآفاق واعدة في هذا المجال، غير أن التطور الزمني للأحداث أثبت صعوبة هذه العملية، خاصة أن الانتفاضات التي عرفتها الدول العربية لم تستطع أن تصل إلى نتائج مرضية في مجال العملية السياسية. لقد أثبتت الاستطلاعات التي قامت بها المنظمات الدولية الناشطة في مجال مكافحة الفساد أن معدلات الفساد زادت بكثير في الدول العربية بعد "الربيع العربي"، حتى في الدول التي تغييرات جذرية في رأس السلطة لم تستطع أن تتقدم ضمن المؤشرات العالمية لمكافحة الفساد.

لقد كانت أحداث "الربيع العربي" محطة مهمة في سبيل نشر الفوضى واللااستقرار في العديد من الدول العربية، وهو ما يشكل مادة خصبة لاستيطان الفساد وتغلغله، مما أدى إلى استحالة معالجة هذه القضية في ظل هذه الظروف. إن مهمة مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون في أحسن حالاتها إلا من خلال أنظمة سياسية ديمقراطية مستقرة، تديرها نخب سياسية تتحمل كامل

المسؤولية في بناء الدولة، ولا تنظر إلى العملية السياسية كغنيمة تستدعي اتخاذ طريق الفساد للاحتفاظ بها كما يحصل في بعض بلدان "الربيع العربي".

إن عملية مكافحة الفساد لا يمكن النظر إليها كنتيجة حتمية للربع العربي، فالبيئة العربية غير محصنة، وحاضنة للفساد في كل جوانبها، ولهذا فإن الحد من هذه الظاهرة يجب أن يكون في إطار استراتيجية شاملة في جوانبها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. في هذا المجال يمكن الاعتماد على المقترحات التالية في سبيل التقليل منها قدر المستطاع[14]:

1. إجراء تغييرات سياسية جذرية تتركز حول إصلاح مؤسسات الحكم.
2. تفعيل دور القانون وأجهزة الرقابة في كشف ممارسات الفساد الإداري.
3. إنشاء نظام رقابي فعال مستقل لتنفيذ الإجراءات الإدارية والرقابية القانونية للحد من الفساد.
4. التصريح عن ممتلكات المسؤولين في كل المستويات بكل شفافية وبشكل دوري.
5. تشكيل أجهزة تنفيذية ورقابية ذات مسؤوليات واسعة لمكافحة الفساد.
6. تبني وتطبيق خطط وبرامج علمية وعملية للإصلاح الإداري بهدف الإدارة العامة
7. إصلاح و تطوير أجهزة و دوائر الوظيفة العامة وإداراتها المختلفة من خلال إعادة هيكليتها على نحو يمكنها من تقييم أوضاعها وتقويم انحرافاتها.
8. وضع القواعد والضوابط اللازمة لمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي.
9. اعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة في تولي الوظائف العامة والمناصب والمراكز الوظيفية المختلفة.
10. الرفع من مستوى دخل الموظف العام، وتحسين شروط معيشته.
11. تبني خيار الحكومة الالكترونية.
12. فتح الأبواب للمواطن للتعبير عن التجاوزات من خلال خلايا إصغاء لها كل صلاحيات المتابعة.
13. العمل على تنشئة الرأي العام الوطني حول مخاطر الفساد على حياة الفرد والمجتمع، من أجل انخراط كل المجموعة الوطنية في مساعي مكافحة الفساد.

لقد كان "الربيع العربي" محطة مشرقة في مجال السعي لكافحة الفساد، غير أن التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية بعد هذا الحراك، وضع الربيع العربي فيلا حد ذاته في حالة تحليل وتمحيص، بسبب الانتكاسة التي غمرت الشعوب العربية في مواجة النخب التي حملت مشعل

التغيير واستلمت السلطة، التي لم تثبت في كثير من المحطات أن دافعها الحقيقي كان التغيير الديمقراطي الذي يهدف لتنمية الإنسان بالإنسان من أجل الإنسان.

الهوامش

(1) شفيع بومنيجل، الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات، المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012، ص 229

(2) وضاح مصطفى حسن الأسمر، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013، ص ص 108-112

(3) Nils Zurawski, Violence and democracy, Ethnopolitics: Formerly Global Review of Ethnopolitics, Vol.5, N°2, 2006, pp 191-198

(4) Elizabeth Cobbett and Randall Germain, Occupy Wall Street' and IPE :Insights and Implications, Journal of Critical Globalisation Studies, Issue 5, 2012, pp 110-113

(5) توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011، ص ص 117-119.

(6) فتحي محمد أميمه، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: دراسة وصفية تحليلية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية ـ العوامل ـ التمثلات، 6-8 نوفمبر 2012، عمان، الأردن، ص 6 www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day.../fathi.doc

(7) اندرو تورتشيا، الفساد في الدول العربية زاد بعد انتفاضات الربيع العربي، **الاقتصادية**، العدد 7211، 09 جويلية 2013 http://www.aleqt.com/2013/07/09/article_768944.html

(8) عادل عبده بشر، فساد.. فقر.. بطالة.. جوع.. أمية.. انتهاكات ..تقارير دولية تكشف بالأرقام: اليمن بعد "الربيع" أسوأ بلدان العالم، **الجمهور.نت**، 2013/07/18

http://www.newssum.net/details.php?id=67411

(9) العدد الكلي للدول في مؤشر الفساد كالتالي:

176 =2012 ,183 =2011 ,178 =2010 ,180= 2009-2007، أنظر أيضا:

Carrie Lennard, Unrest in Egypt: Has the Arab Spring Reignited?, Euromonitor International, July 3, 2013

http://blog.euromonitor.com/2013/07/unrest-in-egypt-has-the-arab-spring

(10) اريك كيرشباوم، تراجع تصنيف مصر في مؤشر الفساد رغم الربيع العربي، رويترز العربية، 05 ديسمبر 2012

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8B401S20121205?sp=true

(11) See more at: http://blog.euromonitor.com/2013/07/unrest-in-egypt-has-the-arab-spring-reignited.html#sthash.ctdD20NI.dpuf

(12) بسام حمدي، منظمة الشفافية الدولية: ارتفاع مؤشر الفساد في تونس أكثر بعد الثورة، **المصدر**، 2013/04/08

http://ar.webmanagercenter.com

(13) بسام حمدي، تقرير دولي يكشف ارتفاع الفساد في تونس...المرزوقي أول المعترفين بذلك، **المصدر**، 2013/07/11

http://ar.webmanagercenter.com

(14) فتحي محمد أميمه، المرجع السابق، ص ص 22-24